

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٨٩٥٢

الاثنين، ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة هايمرباك	(النرويج)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيلهو
	الصين	السيد شنغ جي شنغ
	غابون	السيدة نغيميا ندونغ
	غانا	السيدة أوبونغ - نتيري
	فرنسا	السيد دو ريفير
	كينيا	السيد كيماي
	المكسيك	السيد دي لافوينتي راميريس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	الهند	السيد تيرومورتى
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورنتس

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

رسالة مؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة

مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا (S/2021/1058)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2022/31)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org, Room 0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-23706 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

وغير الأعضاء في المجلس، على الإدلاء ببياناتهم في مدة خمس دقائق أو أقل. كذلك تشجع المذكرة ٥٠٧ مقدمي الإحاطات على الإيجاز والتركيز على المسائل الرئيسية. ومن هذا المنطلق، نحث مقدمي الإحاطات أيضا على ألا تتجاوز ملاحظاتهم الأولية مدة ما بين سبع إلى عشر دقائق.

كما أشجع الجميع على ارتداء قناع في جميع الأوقات، بما في ذلك أثناء الإدلاء بملاحظات.

وأعطي الكلمة للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لإطلاع مجلس الأمن على آخر التطورات في ليبيا.

منذ آخر إحاطة للمجلس في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ (انظر S/PV.8912)، أدى الاستقطاب المتزايد بين الأطراف السياسية الفاعلة في المنازعات بشأن الجوانب الرئيسية للعملية الانتخابية في نهاية المطاف إلى تأجيل انتخابات ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، على الرغم من أن المفوضية الوطنية العليا للانتخابات كانت قد بلغت مرحلة متقدمة في التحضيرات التقنية. وأشارت المفوضية، لدى إعلانها التأجيل، إلى وجود أوجه قصور في الإطار القانوني للانتخابات وإلى تعارض الأحكام القضائية بشأن الترشيحات ووجود مخاوف سياسية وأمنية. وأحالت المفوضية المسألة إلى مجلس النواب.

واستجابة لذلك، أنشأ مجلس النواب في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ لجنة لخارطة الطريق لرسم مسار سياسي جديد نحو إجراء الانتخابات الوطنية. وفي ١٧ و ١٨ كانون الثاني/يناير، عقد رئيس مجلس النواب جلسة للبرلمان وأعلن أن خارطة الطريق الجديدة ستحدد الجدول الزمني وعملية إجراء الانتخابات بالتنسيق مع المؤسسات ذات الصلة. وتقدم لجنة خارطة الطريق تقريرها الأولي اليوم، ومن المتوقع أن يتداول البرلمان بشأنه اليوم أو غدا.

وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، عين الأمين العام السيدة ستيفاني ويليامز مستشارة خاصة له المعنية بليبيا. وتعمل المستشارة

رسالة مؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا (S/2021/1058).

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2022/31)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة روزماري ديكارلو، وكيلا الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ والسيدة إلهام السعودي، المؤسسة المشاركة ومديرة منظمة "محامون من أجل العدالة في ليبيا".

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/1058، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، وإلى الوثيقة S/2022/31، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات تقدمها وكيلا الأمين العام ديكارلو؛ والسفير تيرومورتى، الممثل الدائم للهند، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا؛ والسيدة السعودي.

وإذ أشير إلى آخر مذكرة لرئيس مجلس الأمن بشأن أساليب عمل المجلس (S/2017/507)، أود أن أحث جميع المشاركين، الأعضاء

ومنذ آخر إحاطة قدمتها إلى المجلس (انظر S/PV.8912) كانت هناك مبادرات حوار مستمرة بين الجهات الفاعلة السياسية والأمنية والاقتصادية من جميع أنحاء ليبيا. وشهدنا تقارير عن مشاورات بين رئيس مجلس النواب ورئيس المجلس الأعلى للدولة وكذلك بين المرشحين للرئاسة من غرب ليبيا وشرقها.

وفيما يتعلق بالمسار الأمني، عُدّت اجتماعات بين مختلف الجماعات المسلحة. كما التقى رئيس أركان القوات العسكرية الغربية التابعة لحكومة الوحدة الوطنية والقائد العام بالإنابة للجيش الوطني الليبي في سرت، حيث انضم إليهما قادة عسكريون ورؤساء إدارات عسكرية من كلا الجانبين.

وعلى المسار الاقتصادي، أُتخذت خطوات أخرى نحو إعادة توحيد مصرف ليبيا المركزي استناداً إلى توصيات المراجعة المالية المستقلة والمصرف نفسه التي تمت في تموز/يوليه من العام الماضي. وتبادل محافظ المصرف ونائبه استعراضهما المتفق عليه بشأن المضي قدماً في إعادة توحيد المصرف مع الفريق العامل الاقتصادي لعملية برلين. وهذه تطورات نرحب بها.

ونرحب أيضاً بالجهود المتجددة، وخاصة من جانب مجلس الرئاسة، للنهوض بالمصالحة الوطنية على أساس مبادئ العدالة الانتقالية. وإلى جانب الاتحاد الأفريقي ما زلنا ملتزمين بدعم عملية مصالحة قائمة على الحقوق ينبغي النهوض بها بالتوازي مع مسارات الحوار الجارية بملكية ليبيا وقيادتها ليبيا.

لا يزال وقف إطلاق النار مستمراً، غير أن عدم اليقين السياسي في الفترة التي سبقت الانتخابات أثر سلباً على الحالة الأمنية العامة، مما أدى إلى تحول التحالفات بين الجماعات المسلحة ذات الصلة ببعض المرشحين للرئاسة. وبالمثل أدت المطالب التي لم تتحقق التي قدمها حرس المرافق النفطية في غرب ليبيا مؤخراً إلى حكومة الوحدة الوطنية إلى وقف إنتاج النفط، مما دفع المؤسسة الوطنية للنفط إلى إعلان القوة القاهرة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر. واستؤنف إنتاج النفط في ٩ كانون الثاني/يناير عقب مفاوضات بين حرس المرافق النفطية وحكومة الوحدة الوطنية.

الخاصة عن كُتب مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ومع الجهات المعنية الليبية والإقليمية والدولية.

وأجرت المستشارية الخاصة، منذ وصولها إلى ليبيا في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، مشاورات واسعة النطاق في طرابلس وبنغازي ومصراتة وسرت. والتقت بأعضاء المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية والمفوضية الوطنية العليا للانتخابات ومجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة والمجلس الأعلى للقضاء، فضلاً عن المرشحين للانتخابات الرئاسية والبرلمانية. كما تشاورت مع الجهات الفاعلة ذات الصلة في الميدانين السياسي والأمني ومن المجتمع المدني من جميع أنحاء البلد. ومن الواضح أن أصحاب المصلحة الليبيين لديهم وجهات نظر مختلفة فيما يتعلق بالمسار الذي يمكن أن يقود البلد إلى إجراء انتخابات وطنية حرة ونزيهة وموثوقة وشاملة للجميع وإلى انتقال سلمي. وتركز المناقشات في مجلس النواب وبين الأطراف السياسية الفاعلة أيضاً بشكل متزايد على وضع حكومة الوحدة الوطنية. وكررت المستشارية الخاصة ويليّامز لمحاوريها الليبيين التأكيد على ضرورة أن يظل تركيز العملية السياسية منصبا على إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية، التي يتعين إجراؤها في أقصر إطار زمني ممكن.

وفي جميع لقاءاتها، سلّطت المستشارية الخاصة الضوء على ٢,٨ مليون لبيّي سجلوا أسماءهم للتصويت. ودعت جميع أصحاب المصلحة إلى احترام إرادة الشعب الليبي. كما شجعتهم على مواصلة التركيز على إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في أقرب وقت ممكن والالتزام بالجدول الزمني المتفق عليه في خارطة الطريق التي وضعها ملتقى الحوار السياسي الليبي، والتي أعرب مجلس الأمن عن تأييده لها.

في وقت سابق من هذا الشهر أجرت المستشارية الخاصة محادثات مع السلطات في الاتحاد الروسي وتركيا وتونس ومصر. كما قامت بتبادلات مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية والكثير من أصحاب المصلحة الدوليين الآخرين. وشددت المستشارية الخاصة على أنه من المهم أن يظل المجتمع الدولي متحداً في دعمه لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في الوقت المناسب.

يتعرض كثير من المحتجزين لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ووفقا للإحصاءات التي قدمتها السلطات الليبية لا يزال أكثر من ١٢ ٠٠٠ شخص محتجزين في ٢٧ سجنا وأماكن احتجاز أخرى في جميع أنحاء ليبيا. ولا ترد أسماء آلاف المحتجزين الإضافيين بمن فيهم الأطفال في الإحصاءات الرسمية ويستمر احتجازهم بصورة غير قانونية وفي ظروف لا إنسانية في كثير من الأحيان.

وما يزال وضع المهاجرين واللاجئين في ليبيا يثير قلقا بالغا حيث لا تزال أعداد كبيرة من الذين حاولوا منهم عبور البحر الأبيض المتوسط وأعيدوا إلى ليبيا محتجزين في ظروف لا إنسانية ومهينة مع تقييد إيصال المساعدات الإنسانية إليهم. وهناك آلاف منهم في عداد المفقودين.

ويوثق تقرير مشترك بين البعثة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان نشر في نوفمبر/تشرين الثاني أن مئات الرعايا الأجانب طردوا في الأشهر الأخيرة إلى السودان وتشاد من الحدود الشرقية والجنوبية لليبيا، دون مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة. وفي حالات كثيرة وضع الأفراد المطرودون في أوضاع شديدة الهشاشة في مناطق نائية من الصحراء الكبرى دون توفير ما يكفيهم من الغذاء والماء والسلامة والرعاية الطبية. ولا تزال الأمم المتحدة مستعدة للعمل مع السلطات الليبية على الاستجابة الوطنية الطويلة الأجل للهجرة وإدارة اللاجئين، بما يتماشى مع القانون الدولي، لتشمل معالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان.

ولكن يسرني أن أبلغ عن تحسُّن الحالة الإنسانية العامة في عام ٢٠٢١ حيث سجلت الأمم المتحدة انخفاضا بنسبة ٣٠ في المائة في عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية، من ١,٣ مليون في بداية عام ٢٠٢١ إلى ٨٠٣ ٠٠٠ بحلول نهاية العام. ومن بين ٢٧٨ ٠٠٠ من الليبيين المشردين داخليا قبل عام عاد حوالي ١٠٠ ٠٠٠ إلى ديارهم في عام ٢٠٢١. ولكن لا تزال هناك تحديات في إيجاد حلول دائمة لأولئك الذين ما زالوا مشردين ولمجموعات الأسر العائدة التي تفتقر إلى الخدمات الأساسية.

وفي إطار الجهود الرامية إلى تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، توجهت اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ إلى أنقرة وموسكو في كانون الأول/ديسمبر لمناقشة تنفيذ خطة عملهما لسحب القوات الأجنبية والمرتزقة مع السلطات التركية والروسية، بما في ذلك إنشاء آليات للاتصال وتبادل المعلومات. وتستفيد تلك الخطوات المرحب بها من آليات مماثلة أنشئت بالفعل مع تشاد والسودان والنيجر والتي نوقشت مع الاتحاد الأفريقي.

في الوقت نفسه نُشرت المجموعة الثانية من المراقبين الدوليين من عنصر مراقبة وقف إطلاق النار التابع للبعثة في طرابلس في كانون الأول/ديسمبر لتحل محل المجموعة الأولى التي نشرت في تشرين الأول/أكتوبر. وعلى الرغم من التحديات اللوجستية والأمنية الخطيرة تواصل البعثة العمل على إنشاء مركز لرصد وقف إطلاق النار في سرت. وفي هذا الصدد نتطلع إلى موافقة حكومة الوحدة الوطنية على المضي قدما في العمل المطلوب لتوفير أماكن الإقامة ومنشآت المكاتب في سرت.

ولا يزال وضع حقوق الإنسان في ليبيا يبعث على القلق الشديد. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت البعثة حوادث عنف واعتداءات متصلة بالانتخابات على أساس الانتماء السياسي، فضلا عن تهديدات وعنّف ضد أعضاء السلطة القضائية المشاركين في إجراءات أهلية المرشحين للانتخابات، واعتداءات على الصحفيين والناشطين والأفراد الذين يعبرون عن آرائهم السياسية. وتشكل هذه الحوادث عقبة أمام تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية وذات مصداقية.

ويساورنا القلق بصفة خاصة من استمرار استهداف النساء والرجال الذين يعملون على حماية وتعزيز حقوق المرأة التي ما تزال يستهدفها بخطاب الكراهية والتشهير والتحريض على العنف. لقد أزيلت بعض منشورات وسائل التواصل الاجتماعي المزعجة التي شكلت تهديدا لسلامة وأمن هؤلاء الأشخاص بعد أن لفتت البعثة انتباه منصات التواصل الاجتماعي إليها. ويستمر الاحتجاز التعسفي في المرافق التي تديرها الدولة وجهات فاعلة من غير الدول في جميع أنحاء البلد حيث

فيه. وقد قدم إلى مجلس الأمن في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ التقرير المؤقت، الذي يسلط الضوء على الجوانب المتصلة بتنفيذ حظر السفر وتجميد الأصول وحظر الأسلحة والتدابير المتعلقة بمحاولات تصدير النفط بصورة غير مشروعة، بما في ذلك إشارات إلى حوادث عدم الامتثال.

وخلال المشاورات غير الرسمية التي عقدت في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، والتي نظمت استجابة لرسالة وردت من المؤسسة الليبية للاستثمار، وهي كيان مدرج في القائمة، تلقت اللجنة إحاطة من المؤسسة الليبية للاستثمار بشأن المسائل المتعلقة بتنفيذ تجميد الأصول. وأدلى ممثل ليبيا أيضا بملاحظات. وفي المناقشة التفاعلية التي تلت ذلك، شدد أعضاء اللجنة على أهمية الحفاظ على سلامة وقيمة الأصول الليبية المجمدة لصالح الشعب الليبي. وفيما يتعلق بحظر الأسلحة، تلقت اللجنة تقريراً من عملية إيريني التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط عن تفتيش سفينة.

وفيما يتعلق بتجميد الأصول، تلقت اللجنة إخطارين من البحرين بالاستناد إلى الفقرة ٢١ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وأقرت اللجنة بتلقي أحد الإخطارين، في حين أن الرد على الإخطار الآخر لا يزال قيد النظر.

وفيما يتعلق بتدبير حظر السفر، مددت اللجنة للمرة الثانية طلب إعفاء لمدة ستة أشهر، منح لأغراض إنسانية، لثلاثة أفراد على قائمة اللجنة - السيدة صفية فركاش البراسي، والسيدة عائشة القذافي، والسيد محمد القذافي. وتلقت اللجنة إخطاراً بالسفر من السيدة عائشة القذافي، بموجب الإعفاء المذكور أعلاه من حظر السفر. وتلقت اللجنة أيضاً رسالة من ليبيا تتعلق بالإعفاء من حظر السفر الذي تمت الموافقة عليه سابقاً والإعفاء المحدود من تجميد الأصول للسيد أبو زيد عمر دوردا؛ والرد قيد النظر.

وفيما يتعلق بقائمة الجزاءات، تلقت اللجنة رسالة ثالثة من مركز التنسيق المعني برفع الأسماء من القائمة المنشأ عملاً بالقرار ١٧٣٠

وأُسفرت الانقسامات السياسية والمؤسسية في ظل غياب ميزانية وطنية معتمدة عن تحسينات محدودة في البنية التحتية الأساسية وتقديم الخدمات في عام ٢٠٢١. وتدعم خطة الاستجابة الإنسانية لليبيا التي تم تمديدتها حتى أيار/مايو ٢٠٢٢ أكثر السكان ضعفاً فضلاً عن اللاجئين والمهاجرين. ولكنها تتطلب تمويلاً إضافياً.

إن ليبيا تمر بمنعطف حساس وهش في طريقها نحو تحقيق الوحدة والاستقرار. ونرحب بالتطورات الإيجابية في جميع مسارات الحوار الثلاثة بين الليبيين ونؤيدها، ونسلم بالتحديات التي يجب التغلب عليها. ويتعين علينا أن نعزيز تلك الخطوات الإيجابية بشكل جماعي. ومن الأهمية بمكان أن يظل المجتمع الدولي متحداً في دعمه للانتخابات مسترشداً بتطلعات الشعب الليبي إلى أن تحكمه مؤسسات منتخبة. وكما أخبرنا الكثير من الليبيين، فإن الطريق إلى الأمام نحو ليبيا مستقرة وموحدة يتمثل في صناديق الاقتراع وليس البندقية. ويجب أن ندعمهم في ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسفير تيرومورتى.

السيد تيرومورتى (الهند) (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للفقرة ٢٤ (هـ)

من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، يشرفني أن أقدم تقريراً إلى مجلس الأمن عن عمل اللجنة المنشأة عملاً بالقرار نفسه. يشمل التقرير الفترة من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، التي أجرت اللجنة خلالها مشاورتين غير رسميتين وقامت بعمل إضافي إجراء الموافقة الصامتة.

أود أن أبدأ بملاحظة أن التقرير السنوي عن أعمال اللجنة لعام ٢٠٢١ متاح في الوثيقة S/2021/1058.

خلال المشاورات غير الرسمية التي عقدت في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ استمعت اللجنة إلى عرض قدمه منسق فريق الخبراء المعني بالتقرير المؤقت للفريق، قُدِّم إلى اللجنة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ وفقاً للقرار ٢٥٧١ (٢٠٢١) وناقشت التوصية الواردة

ذلك الحين، انتهت تلك الأعمال العدائية، واعتمد وقف هش لإطلاق النار، وعينت حكومة وحدة وطنية، ووضعت خريطة طريق للانتخابات - وكل ذلك تحت رعاية الأمم المتحدة. قد يكون هذا التقدم لا يقدر بثمن، لكن يمكن أيضا عكس مساره ما دام الإفلات من العقاب سائدا على جرائم وانتهاكات عقد من الحروب التي دارت رحاها بلا أي أعرف. وهذا الإفلات من العقاب يمكن أولئك الذين كثيرا ما يسميهم مجلس الأمن "المفسدين" وأسفر عن الفشل في إجراء تلك الانتخابات المكرسة في قرارات هذا المجلس والتي كان يطمح إليها الليبيون الذين سجلوا أسماءهم للتصويت، والذين بلغ عددهم ٢,٨ مليون نسمة.

وتركز إحاطتي اليوم على ثلاثة مجالات رئيسية هي: العملية الانتخابية؛ انعدام المساءلة وتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

كان الهدف من الانتخابات الليبية هو إعادة الشرعية إلى السياسة الليبية. وإذا أردنا أن نضمن نتيجة مشروعة، يجب أن تعتبر العملية ذاتها مشروعة. ويجب أن تكون الانتخابات متجذرة في أساس قانوني واضح وغير ميسس وبالتالي مشروع بلا جدال - وأساس دستوري ينص على استمرار إحراز التقدم بعد يوم الانتخابات.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، قالت المستشارة الخاصة للأمين العام إن من الممكن والمطلوب تنظيم حدث انتخابي قبل نهاية حزيران/يونيه. والتركيز على مواعيد الانتخابات، بدلا من عملية واضحة لتيسيرها، قد يعرض للخطر مرة أخرى الإجراءات القانونية الواجبة من أجل المصلحة السياسية المتصورة.

يجب أن تركز عملية وساطة تتعلم الدروس المستفادة من السنوات القليلة الماضية في ليبيا على تحقيق علامات فارقة، بما في ذلك متطلبات قانون الانتخابات، ومدونة لإجراء الانتخابات، وأساس دستوري يحدد تسلسل الانتخابات الرئاسية والتشريعية بشكل مناسب، بما يتماشى مع خريطة طريق أوسع للسلطات المنتخبة حديثا لإنهاء الفترة الانتقالية في ليبيا بشكل فعال. وإذا تمكنت عملية الوساطة التي يقوم بها المستشار الخاص من تصحيح هذه الأمور، فإن مواعيد

(٢٠٠٦)، فيما يتعلق بتقديم فرد لطلب بالرفع من القائمة. ولا تزال عملية مركز التنسيق جارية.

وفي الختام، أود أن أذكر باعترامي العمل بشكل استباقي لتنظيم زيارة للجنة إلى جميع المناطق المتفق عليها في ليبيا، رهنا بالترتيبات اللوجستية والأمنية، كما ورد في التقارير السنوية للجنة للفترة ٢٠١٨ و ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ (انظر S/2018/1176 و S/2019/972 و S/2020/1256 و S/2021/1058 على التوالي). وأود أيضا أن أكرر التزام اللجنة بالمساهمة في تعزيز السلام والاستقرار في ليبيا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السفير تيرومورتي على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة السعودي.

السيدة السعودي (تكلمت بالإنكليزية): اسمي إلهام السعودي. أنا امرأة ليبية وأم ومحامية ومدافعة عن حقوق الإنسان تعمل من أجل السلام والعدالة في ليبيا منذ أكثر من ١٠ سنوات. اليوم، أخطب مجلس الأمن كمديرة لمنظمة "محامون من أجل العدالة في ليبيا"، وهي منظمة غير حكومية مكرسة لتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان في ليبيا.

في عام ٢٠١٢، سافرت المنظمة عبر ليبيا وتحدثت مع آلاف الليبيين عن تطلعاتهم لدستور بلدهم والانتقال إلى ديمقراطية مستقرة. وفي عام ٢٠٢١، بعد ١٠ سنوات، قمنا بإجراء مشاورات أخرى. ولا يزال الكثير على حاله: الرغبة في السلام، والتصميم على تحقيق مصالحة دائمة، ودستور يحمي حقوق الإنسان ويحول دون العودة إلى الديكتاتورية.

تغيرت بعض الأشياء. أصبحت التصورات المتعلقة بالعدالة أكثر إلحاحا. أصبحت المساءلة عن جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان مطلبا رئيسيا الآن.

وعندما أطلعت المنظمة هذا المجلس آخر مرة في عام ٢٠١٩ (انظر S/PV.8611)، كان ذلك خلال ذروة الحرب في طرابلس. ومنذ

هو الحال بالنسبة لليبيا، وليبيا تقدر الجهود التي تبذلها بعض الدول للتحقيق في الجرائم الدولية المرتكبة في البلد.

وذكر رئيس بعثة تقصي الحقائق أن المسؤولين عن الجرائم والانتهاكات في ليبيا يشملون جميع أطراف النزاع - وأن ذلك يشمل دولا ثالثة ومقاتلين أجانب وممرتزة. وقد أكدت ذلك أيضا تقارير المنظمات غير الحكومية. ولذلك، من الضروري أن تنتظر الدول في جميع مرتكبي الجرائم، سواء كانوا من ليبيا أم لا، وسواء كانوا يعملون في ليبيا أو خارجها.

وأظهر مجلس الأمن أيضا التزاما بالمساءلة بإنشاء لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وكانت الجزاءات حتى الآن النتيجة المباشرة الوحيدة لعدد قليل من مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان المزعومين. وما لم تطبق الجزاءات بشفافية واتساق، بما في ذلك بفرض عقوبات على دول ثالثة لخرقها حظر توريد الأسلحة إلى الأطراف الليبية، فسيتمكن اعتبارها تعسفية وغير كافية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجزاءات، عندما تطبق بشكل منعزل من دون أن تكون ضمن استراتيجية أو سياسة أوسع نطاقا، لا توفر للضحايا الإنصاف أو التعويض، ولا توفر المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم الدولية الخطيرة.

ونظرا لانعدام المساءلة في ليبيا، والتحديات الأوسع التي أثارها عقد من النزاع، اضطر المجتمع المدني الليبي إلى ملء العديد من الفراغات. وهذا يأتي بتكلفة عالية. وقد أدت الحملة المنهجية التي تشنها جميع الأطراف في ليبيا، بما في ذلك حكومة الوحدة الوطنية الحالية، إلى تعرض منظمات المجتمع المدني، ولا سيما العاملة في مجال حقوق الإنسان وبناء السلام، للمضايقة ومنعها من القيام بعملها. يتعرض أفراد المجتمع المدني للتهديد والاختفاء والتعذيب والقتل انتقاما لعملهم أو حضورهم العام. يجب على المجلس، وكذلك الدول الأعضاء التي تدعم الأطراف الليبية، أن يطالب بحماية المجتمع المدني الليبي. تُستهدف بصفة خاصة المدافعات عن حقوق الإنسان والنساء اللاتي يمارسن حقهن في المشاركة في الحياة السياسية أو العامة. فهنّ

الانتخابات ستتبع ذلك بطبيعة الحال، وستكون انتخابات أسهل بكثير في إدارتها وحمايتها وتنفيذها بنجاح.

غالبا ما يتم تصوير المساءلة على أنها عقبة أمام السياسة العملية، لكن العام الأخير من العملية الانتخابية في ليبيا أظهر السبب في أن المساءلة في الواقع شرط مسبق للتقدم السياسي. وأسفرت معايير التدقيق الضعيفة وغير المحددة تحديدا جيدا المطبقة على المرشحين في الانتخابات التي جرى تأجيلها عن قبول ترشيح أفراد متورطين في الفساد وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان، بمن فيهم أشخاص وجهت إليهم المحكمة الجنائية الدولية لوائح اتهام أو يتحملون مسؤولية قيادة أشخاص تتهمهم المحكمة.

وخلصت البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا التابعة للأمم المتحدة في تقريرها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ إلى أن هناك أسبابا معقولة للاعتقاد بأن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية قد ارتكبت في البلد. وعدم المساءلة عن هذه الجرائم يكرس الإفلات من العقاب، ويحول دون تحقيق السلام المستدام، ويعوق أي تقدم سياسي.

ويمكن للمساءلة الجنائية الفردية أن تكسر دائرة الإفلات من العقاب هذه وأن تردع الجرائم في المستقبل. وقد أقر المجلس بذلك عندما أحال الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية. وقد أوضح المدعي العام خان في كلمته مؤخرا أمام المجلس (انظر S/PV.8948) أن الوضع في ليبيا يمثل أولوية بالنسبة لمكتبه لأنه على وجه التحديد إحالة من مجلس الأمن. غير أن هذه الإحالة تأتي معها مسؤولية على الدول الأعضاء والأمم المتحدة نفسها لدعم مكتب المدعي العام ماليا ولوجستيا وسياسيا.

وإلى جانب المحكمة الجنائية الدولية، تبين التطورات الأخيرة أثر الدول التي تمارس الولاية القضائية العالمية على الجرائم العالمية. وعندما تضع الدول الأطر القانونية والمؤسسية لمحاكمة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية بغض النظر عن مكان ارتكابها وأيا كان مرتكبها وارتكبت ضد من، فإن هذه الأطر تساعد على جعل العالم مكانا أصغر للجناة، وكثيرا ما تكون الوسيلة الوحيدة المتاحة للضحايا. هذا

وفيما نتطلع إلى سنة أخرى مليئة بالتحديات في ليبيا، فإننا ندعو مجلس الأمن والدول الأعضاء إلى القيام بخمسة أشياء:

أولاً، يجب أن يدعموا عملية انتخابية تستمد جذورها من إطار تشريعي ودستوري شرعي وأن تحدد تلك العملية الخطوات الرئيسية اللازمة لتهيئة بيئة آمنة وملائمة للانتخابات الليبية وتتبع تلك الخطوات. ثانياً، يجب أن يطالبوا بمساءلة جميع أطراف النزاع، بما في ذلك الدول الثالثة والمقاتلون الأجانب والمرتزقة، بما في ذلك عن طريق تقديم كل الدعم المالي واللوجستي والسياسي اللازم للمحكمة الجنائية الدولية وتيسير التحقيقات في إطار الولاية القضائية العالمية في الدول الأعضاء.

ثالثاً، يجب عليهم تطبيق الجزاءات بشكل عادل وشفاف ومتسق، وفقاً لمعايير حقوق الإنسان والإجراءات القانونية الواجبة، وبتنسيق مع آليات المساءلة الأخرى، من أجل المساهمة في المساءلة القضائية وإنصاف الضحايا.

رابعاً، يجب أن يحموا المرأة والمجتمع المدني. ويجب أن يطالبوا السلطات الليبية بضمان بيئة تمكينية للمرأة والمجتمع المدني، ولا سيما المدافعين عن حقوق الإنسان وبناء السلام، بما في ذلك من خلال دعم جهود ليبيا لوضع خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن.

وأخيراً، يجب أن يعتمدوا توصيات الاستعراض الاستراتيجي المستقل للبعثة وأن ينفذوها من أجل تعزيز فعالية البعثة وضمان قدرتها على أداء ولايتها بالكامل عبر جميع المسارات، ولا سيما مسار حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك عن طريق تزويد البعثة بما يلزم من موارد وقدرات ودعم.

وأود أن أختتم لا بكلماتي بل بكلمات ممثل لأسر ضحايا المقابر الجماعية التي اكتُشفت في ترهونة، والذي قابلناه مؤخراً. لقد قال:

”هل يمكنكم تخيل رؤية الناس يُقتلون أمام أعينكم؟ عندئذ لن يمكنكم النوم لأيام... إذا لم يُطبّق القانون، فسيصبح الانتقام عندها الحل الوحيد وسيصل الدم إلى ركبنا. وإذا كانت هناك عدالة، فإن السلام سيسود وستتوقف دائرة الانتقام.“

يواجهن الانتقام سواء على الإنترنت أو خارجها، مع حملات تشهير ممنهجة ومنسقة ضدّهن تدفعهن إلى الانسحاب من الحياة العامة. ونرحّب بالمناقشة المفتوحة التي عقدت مؤخراً (انظر S/PV.8949) بشأن موضوع: ”حماية المشاركة: التصدي للعنف الذي يستهدف المرأة في عمليات السلام والأمن“. وهي خطوة أولى هامة، ونتطلع إلى أن نرى خطوات ملموسة من جانب المجلس لتنفيذ التوصيات التي قُدمت في تلك المناقشة.

ويحدوني أمل عميق في أن يتمكن ممثل المجتمع المدني القادم الذي يقدم إحاطة إلى المجلس من أن يشغل مقعده المستحق على هذه الطاولة ويتحدث بصوت عالٍ دون أن يكون التهديد بالانتقام عاملاً في قراره بعمل ذلك.

من المقرر أن يستعرض المجلس اليوم ولاية البعثة. تضطلع البعثة بدور هام في الوساطة والعملية السياسية. غير أنه ينبغي لنهج البعثة وآلياتها الهيكلية أن ينظر، كما أوصى الاستعراض الاستراتيجي المستقل للبعثة، لا في المسار السياسي وحسب بل أيضاً في الأولويات الاقتصادية والأمنية والإنسانية وأولويات حقوق الإنسان، مع مراعاة الروابط فيما بينها.

ينطوي تعميم مراعاة حقوق الإنسان على أكثر من مجرد عقد جلسات رمزية مع المجتمع المدني أو إدراج لغة مناسبة في اتفاق سياسي تم التوصل إليه خلف أبواب مغلقة. يتعلق الأمر بتطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان يضمن أن العملية تحمي حقوق الإنسان لكل ليبي وأن يكرسها ويعززها ويضمن استيعاب الجميع، بما في ذلك تمكين الضحايا والسماح لهم بتأدية دور نشط. فمن دون تعميم حقوق الإنسان، تضحي البعثة بحقوق الليبيين سعياً وراء مفاهيم التقدم السياسي قصيرة النظر والتي لا يمكن تحملها.

ولذلك فمن الحيوي لأفاق العمليات السياسية الهشة الجارية في ليبيا أن تعمل الآليات الهيكلية على تطبيق رقابة أكثر شمولاً وشفافية على أنشطة البعثة من أجل مساءلتها أمام الشعب الليبي والمجلس في المداولات المقبلة بشأن ولايتها.

ثانياً، ما زلنا ندعو إلى إدماج المرأة والشباب إدماجاً كاملاً ومتساوياً ومجدياً في عملية السلام والعملية السياسية الأوسع نطاقاً. ونشير إلى أن هناك ما يقرب من مليون ناخبة من أصل ٢,٨ مليون شخص مسجل له حق الانتخاب. بيد أنه من بين ٩٨ شخصاً سجلوا أسماءهم للترشح للانتخابات الرئاسية في كانون الأول/ديسمبر الماضي، كانت هناك امرأتان فقط. إن عملية لا تمثل سوى نصف السكان ليست عملية مستدامة أو شاملة للجميع. يجب أن تكون المرأة قادرة على المشاركة كمرشحة وناخبة على السواء من دون خوف من الانتقام أو التهريب. وإنني ممتن للنساء اللواتي تقدمن لتمثيل مجتمعاتهن المحلية على الرغم من تلك التحديات.

وأخيراً، من المهم أكثر من أي وقت مضى أن تسحب الجهات الفاعلة الدولية جميع القوات الأجنبية والمرتبقة من ليبيا بدون مزيد من التأخير. ونوصي بخطة عمل اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ بوصفها خطوة أولية هامة، ولكن يتعين على الجميع الآن أن يدعموا تنفيذها. ونشجع على إحراز مزيد من التقدم بشأن خطة لرصد وجود وانسحاب جميع القوات الأجنبية والمرتبقة والتحقق منه.

والمملكة المتحدة مستعدة، كما كانت دائماً، للعمل مع ليبيا وشركائنا الدوليين من أجل بناء مستقبل أكثر سلاماً واستقراراً للشعب الليبي.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): أشكر كلاً من السيدة روزماري ديكارلو، وكيالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، وسعادة السفير تيرومورتي، الممثل الدائم للهند ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا على إحاطتيهما الوافيتين. واستمعنا باهتمام إلى إلهام السعودي، كما نرحب بمشاركة سعادة السفير طاهر السنّي المندوب الدائم لليبيا في جلسة اليوم.

بداية، نؤكد على أهمية التزام المجتمع الدولي بحماية مستقبل دولة ليبيا ودعم الأشقاء الليبيين. فقد شهدت ليبيا خلال العقد المنصرم العديد من التحديات الصعبة التي أطالت من معاناة الليبيين. ولكننا

من أجلهم ومن أجل كل ضحية وأسرة في ليبيا، يجب على المجلس أن يتخذ إجراءات.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة السعودي على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيالة الأمين العام ديكارلو والسيدة السعودي على إحاطتيهما إلى المجلس اليوم. وأشكر السفير تيرومورتي أيضاً على معلوماته المستجدة. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بليبيا، السيدة ستيفاني وليامز، على عملها الدؤوب وتواصلها الواسع النطاق في جميع أنحاء ليبيا.

وكما سمعنا اليوم وكما هو وارد في تقرير الأمين العام (S/2022/31)، فإن ليبيا تمر بمنعطف حرج. إن تأجيل الانتخابات التي كان من المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر الماضي جاء مخيباً للأمل. يجب أن نحافظ على الزخم.

وفي هذا الصدد، أود أن أدلي بثلاث نقاط اليوم:

أولاً، أؤكد من جديد دعم المملكة المتحدة الكامل للعملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة ويقودها الليبيون ويملكون زمامها. وسيظل نجاح الانتخابات الحرة والنزيهة والشاملة للجميع خطوة حاسمة في هذه العملية. لقد أوضح الشعب الليبي تطلعاته في أن يكون له رأي فيمن يحكمه. بيد أننا إذا أردنا المضي قدماً وتجنب استمرار التأخير وعدم اليقين، فمن الأهمية بمكان معالجة التحديات التي حالت دون إجراء الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر. وفي هذا الصدد، استمعتُ بعناية إلى ملاحظات السيدة السعودي بشأن أهمية المساءلة.

ومن المهم أن نواصل جميعاً دعم عمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من أجل الجمع بين المسارات السياسية والأمنية والاقتصادية لدعم استقرار ليبيا وسيادتها ووحدتها الوطنية. ولهذا السبب اقترحنا مشروع قرار لتجديد ولاية البعثة.

الهجرات غير النظامية. وفي هذا الإطار، نرحب بقاء سرت في ١١ كانون الأول/ديسمبر الماضي والذي جمع الأطراف الليبية المعنية لمناقشة سبل ومساعي توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية ودمج التشكيلات المسلحة.

وأخيراً، تجدد دولة الإمارات دعمها الكامل لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وننتي على دورها في التنسيق والتوسط في مختلف الآليات والمبادرات السياسية والأمنية التي يقودها الليبيون ويتولون زمام أمورهم. وندعو البعثة لمراعاة أهمية اتباع نهج متوازن يعطي أولوية لجميع المناطق في ليبيا.

وختاماً، نؤكد على دعمنا التام لكافة الليبيين وعلى أهمية الالتزام كلياً بسيادة ليبيا واستقلالها ووحدتها الوطنية. ونأمل أن تتضافر الجهود لإنهاء الانقسام وأن تتمكن كافة الأطراف من طي صفحة الماضي لكي يتوصل الليبيون لحل توافقي عبر الحوار، يركز على المصالحة الوطنية الليبية ويحقق تطلعات الشعب الليبي الشقيق في بناء دولة ليبية موحدة تنعم بالسلام المستدام والاستقرار والازدهار.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أنا أيضاً أن أشكر مقدمي الإحاطات: وكالة الأمين العام ديكرلو والسفير تيرومورتى، وأخص بالشكر السيدة إلهام السعودي، ممثلة المجتمع المدني. فقد وجهت إلينا في هذا الصباح عدة رسائل هامة جداً وسنفر في ملاحظاتها المقنعة والشجاعة جداً.

أود أن أبدأ بالتنويه بأننا نتطلع إلى التجديد الجوهري لولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في نهاية الشهر. وتواصل البعثة القيام بعمل حيوي في الميدان في ليبيا.

في الاجتماعات الأولى لملتقى الحوار السياسي الليبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، التزم المشاركون الذين يمثلون كامل أطياف المجتمع الليبي بخارطة طريق تؤدي إلى إجراء انتخابات وطنية ديمقراطية وشاملة للجميع وذات مصداقية. وكرر الليبيون والمجتمع الدولي التأكيد على هذا الالتزام الرسمي في برلين وطرابلس مرة أخرى في باريس، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١. ومنذ ذلك الحين، سجل

نرى اليوم، وفي ظل التقدم المحرز والزخم الدولي الحالي، فرصة سانحة لتحقيق الأمن والاستقرار الذي نشده جميعاً في ليبيا.

وفي هذا السياق، نود التركيز على النقاط الثلاث التالية:

أولاً، نشدد على عدم وجود بديل للتسوية السياسية والدبلوماسية في ليبيا. ونرحب هنا بجميع الجهود الليبية لتحقيق هذه الغايات. كما نشيد بمساعي الأمم المتحدة في دعم تنفيذ الاستحقاق السياسي المتفق عليه في كل من مخرجات مؤتمر برلين الثاني وملتقى الحوار السياسي الليبي والمدموم بقراري مجلس الأمن ٢٥٧٠ (٢٠٢١) و ٢٥٧١ (٢٠٢١).

لكن وفي سياق ما شهدته ليبيا من مستجدات حالت دون عقد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، نؤكد على احترامنا للقرار الليبي ونعرب عن أمل دولة الإمارات بأن تتم معالجة الأسباب التي أدت إلى تأجيل الانتخابات وبما يلبي تطلعات الشعب الليبي. كما نحث كافة الأطراف والقوى الفاعلة محلياً على اعتماد الحوار وسيلة للتوصل إلى توافق وطني مبني على القواعد القانونية والإجرائية للانتخابات، ومن ثم احترام نتائجها والالتزام بها. ونؤكد هنا على ضرورة ضمان مشاركة المرأة والشباب الليبيين مشاركة كاملة وعادلة ومتساوية.

ثانياً، يشدد بلدي على أهمية العمل المحوري الذي تقوم به اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ تحت رعاية الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار والسلام في ليبيا. ونؤكد على ضرورة ضمان تنفيذ خطة العمل الموقعة بشأن انسحاب القوات والمقاتلين الأجانب والمرتبقة من ليبيا على نحو متزامن ومرحلي وتدرجي ومتوازن. كما نرحب بآلية الاتصال والتنسيق التي اتفقت عليها اللجنة مع دول الجوار الليبي في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي في القاهرة لدعم هذه الخطة، ونتطلع إلى استمرار اللجنة العسكرية في القيام بدورها البناء والتوافقي في هذا المسار الهام.

وفي ظل الواقع الحالي، ندعو إلى الاستمرار في التعامل بجدية تامة مع مسألة انسحاب القوات الأجنبية والمرتبقة، لما لها من أهمية في المسار الأمني. كما سينعكس ذلك إيجابياً على المسار السياسي وسيدعم المسار الاقتصادي وسيتيح مجالاً أكبر لتعزيز جهود مكافحة الجماعات الإرهابية والمسلحة العابرة للحدود والسيطرة على

على وحدة ليبيا، وهذا يشمل توحيد القطاع الأمني. ونكرر دعوتنا إلى انسحاب جميع المقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية والمرتزقة. وسيتطلب ذلك إجراء مشاورات وثيقة مع دول الجوار الليبي والشروع في عملية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تشرف عليها الأمم المتحدة وتراعي الفوارق بين الجنسين. ونشيد باللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ على تعاونها الوثيق والمستمر مع دول الجوار والاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

لقد كان تأثير عقد من النزاع في ليبيا مدمرا، بما في ذلك، وبشكل مأساوي للغاية، بالنسبة للأطفال ليبيا. وتهولنا التقارير التي تشير إلى وقوع جرائم قتل للأطفال وتشويههم واختطافهم، على الرغم من وقف إطلاق النار. ويقدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن أكثر من ربع مليون طفل في ليبيا بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ندعو جميع الأطراف إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ومواصلة المساءلة عن الانتهاكات وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع أنحاء البلد. وفي هذا الصدد، نواصل أيضا دعم العمل الهام الذي تقوم به البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا.

ويواجه الأطفال المهاجرون واللاجئون المحتجزون تعسفا في ليبيا ظلوما مؤسفة وتجاوزات. ونحث السلطات الليبية على البحث عن بدائل للاحتجاز تعطي الأولوية لاحتياجات وحقوق المهاجرين واللاجئين، بمن فيهم الأطفال. وقد قمنا في الأسبوع الماضي بإحياء الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح. ومن المؤكد أنه ينبغي حماية حقوق الأطفال في ليبيا كخطوة نحو ضمان الأمل والازدهار لجيل كامل في المستقبل.

السيد كيماي (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم غابون وغانا وكينيا.

نشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو والسفير تيرومورتى، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)

٢,٨ مليون ليبي أسماءهم للتصويت، مما يدل على تصميمهم على تقرير مستقبلهم وطي صفحة عقد ضائع من النزاع وعدم الاستقرار.

وندعو جميع الأطراف الليبية المعنية إلى معالجة القضايا الأساسية التي حالت دون إحراز تقدم في العملية الانتخابية حتى الآن وإلى الالتزام بسرعة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع في أقرب وقت ممكن. ويقف المجتمع الدولي والأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم السلطات الليبية. وأثني على العمل الحاسم الذي قامت به المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في إعداد البلد لعملية انتخابية يقودها الليبيون ويملكون زمامها في ظل خلفية مليئة بالتحديات. ولا يزال هذا العمل الحاسم مستمرا الآن.

على نحو ما قالت السيدة أسماء خليفة أمام مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ (انظر S/PV.8855)، وكما سمعنا من السيدة السعودي مرة أخرى، فإن جميع الجهات الفاعلة في ليبيا خذلت النساء الليبيات مرارا وتكرارا. وينبغي ألا نقبل بحقيقة أن تكون الفرصة لتشكيل السلام متاحة فحسب لأولئك الذين شاركوا في النزاع. ومع استمرار سير الليبيين على طريق السلام، يجب ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدبة والأمنة للمرأة وإشراك الشباب في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية في ليبيا. ويجب إشراك المرأة الليبية في المناقشات السياسية التي ستحدد مستقبل بلدها، ليبيا.

وقد مهد اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ السبيل أمام بدء عملية سياسية. ونشيد بالتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذه. فالطريق الساحلي بين سرت ومصراتة لا يزال مفتوحا، مما يسمح للمستشارة الخاصة المعنية بليبيا بالسفر والتواصل مع مجموعة متنوعة من الليبيين. وكان نشر طلائع مراقبي وقف إطلاق النار التابعين للأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ خطوة أساسية نحو الأمام، ونأمل في إحراز مزيد من التقدم على ذلك المسار.

غير أننا نشعر بالقلق إزاء التهديدات الأمنية المستمرة، بما فيها تلك الناجمة عن التنافس بين الجماعات المسلحة. ويجب الحفاظ

للانتخابات في هدفها الأول. ويجب أن يستند الأساس الدستوري الذي من شأنه أن يمكن إجراء انتخابات تتمتع بالشرعية إلى الاتفاقات التي تنشأ عن إجراء الحوار والمصالحة. ولذلك يسعدنا أن نلاحظ المحادثات المستمرة بين الجهات المعنية في ليبيا ونشجعها، بما في ذلك في إطار لجنة خريطة الطريق في مجلس النواب.

وندعو الأمم المتحدة أيضا إلى تقديم قدر كاف من الدعم التقني، بأكثر الطرق شفافية، لإجراء الانتخابات بغية إضفاء مزيد من الشرعية على النتائج.

وقد التزم الاتحاد الأفريقي بمرافقة ليبيا في عملية تعزيز المصالحة الوطنية. وينبغي أن تسير المصالحة الوطنية بالتوازي مع جميع مسارات عملية السلام ومراحلها. ونشجع الاتحاد الأفريقي على تنشيط ذلك الدعم، لا سيما خلال هذه الفترة الحاسمة. ونشجع الأمين العام أيضا على إشراك الممثلين الساميين الأفارقة في تلك الدينامية من أجل كفالة تفاعل أفضل مع المنظمات الأفريقية والجهات المعنية.

وبينما تستثمر ليبيا بقوة في عملية السلام في ظل الدعم الدولي، نخشى أن يقوض التدخل الأجنبي والمصالح الأجنبية هذا الدعم. ومن العلامات الدالة على هذا التدخل استمرار وجود المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية، وهو أمر مزعزع للاستقرار. وفي ذلك الصدد، نحث على التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار، بما في ذلك انسحاب المقاتلين والمرتزقة الأجانب وإصلاح قطاع الأمن. ونؤكد أهمية تنفيذ خطة العمل الشاملة التي وافقت عليها اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ في ٨ تشرين الأول/أكتوبر.

ونحث كذلك بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على كفالة تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار بالتنسيق مع الدول المجاورة والدول المتضررة الأخرى والآليات الإقليمية ذات الصلة من أجل التخفيف من الآثار السلبية لانتقالها إلى المنطقة.

ونسلم الضوء على دعوة الاتحاد الأفريقي الجهات المعنية الرئيسية إلى التعاون في وضع خطة لانسحاب القوات الأجنبية وتنفيذها لكفالة ألا يؤثر انسحابها تأثيرا سلبيا على الاستقرار في المنطقة.

بشأن ليبيا، والسيدة إلهام السعودي على إحاطاتهم. كما نرحب بالسفير طاهر السني، الممثل الدائم لليبيا، ونتطلع إلى الاستماع لوجهة نظره. إن ليبيا بلد أفريقي. وتجمعنا روابط الجغرافيا والإخاء. وللأسف، جمعت بيننا أيضا في العقد المنقضي حالة انعدام الأمن الشديدة التي عانت منها منطقة الساحل وغرب أفريقيا جراء انهيار الأمن والنظام في ليبيا. فقد قُتل عشرات الآلاف من الأفارقة بوحشية على أيدي جماعات إرهابية ومسلحة ترتبط أعمالها وقدراتها ارتباطا مباشرا بالأحداث التي وقعت في ليبيا.

وعندما يدعو الأعضاء الأفارقة الثلاثة إلى عملية سلام تقودها ليبيا، فإننا نفعل ذلك لأن الأفارقة يدركون أن العديد من التدخلات الخارجية، إن لم يكن معظمها، نادرا ما تجلب السلام والأمن لشعوب قارتنا. ونذكر بالحروب والانقلابات وغيرها من الأزمات الأمنية التي حدثت في العقود القليلة الماضية جراء استغلال أراضينا بل وشعوبنا لإشعال فتيل نزاعات بالوكالة بين قوى متباعدة. وعندما بدأت الأزمة الليبية قبل عقد من الزمن، نصحت أفريقيا بضرورة أن يسعى الشعب الليبي إلى إجراء حوار وطني وتحقيق المصالحة. وكنا قاطعين بأن الحلول العسكرية لن تؤدي إلى تسوية الأزمة وتدخل القوى الخارجية لا يزيد فرص تحقيق السلام، بل يعقدها. ولا نزال متمسكين بموقفنا ذلك.

والحوار الوطني والمصالحة هما مفتاح تحقيق السلام الدائم في ليبيا اليوم. وبينما نرى أن الانتخابات هي إحدى الخطوات الأساسية لتحقيق السلام والاستقرار، فإننا نعلم من التجربة أنها يمكن أن تقسم البلد بدلا من أن توحيده - ولا سيما بلدا منقسما بشدة مثل ليبيا. ومن الأهمية بمكان، سعيا لتحقيق السلام، أن تثمر الانتخابات عن نتيجة ذات شرعية سياسية في جميع أنحاء البلد. وإلا فإنها ستسبب في مزيد من انعدام الثقة والانقسام بل وربما حتى في نشوب النزاع العنيف مجددا.

ونحث أيضا على أن تستفيد الانتخابات، التي ينبغي أن تكون حرة ونزيهة وشاملة للجميع، من مواصلة تنفيذ خريطة الطريق التي وضعها ملتقى الحوار السياسي الليبي، التي تنص على أساس دستوري

وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، يقدر الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن العمل المهم الذي تضطلع به لدعم عملية السلام، لا سيما في هذا الوقت الحرج. ونثني بصفة خاصة على المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بليبيا للدور الذي تضطلع به منذ توليها مهام منصبها.

ونقدر أيضا الجهود التي تبذلها البعثة لدعم إدماج النساء والشباب في عملية السلام. فمشاركتهم في تلك العملية ضرورية لإعادة بناء الدولة من أجل تحقيق السلام المستدام. ولذلك نؤيد تجديد ولاية البعثة لفترة طويلة تمكّن البعثة من التركيز بشكل كامل على المهمة البالغة الأهمية التي تقع على عاتقها.

وأخيرا، نؤكد مجددا تضامنا مع الشعب الليبي واحتراما لوحدة أراضي ليبيا وسيادتها.

السيد دي ألميدا فيلهو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة روزماري ديكارلو على إحاطتها وأشكر السيد تيروموتي على تقريره (انظر S/2021/1058). وأتوجه بالشكر أيضا إلى السيدة إلهام السعودي على مداخلتها.

وتود البرازيل أن تعرب عن قلقها إزاء ثلاث مسائل رئيسية.

أولا، يساورنا القلق إزاء تأجيل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي كان من المقرر إجراؤها في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. فتأخير تلك الخطوة الحاسمة يعرض التقدم المحرز على مر السنين للخطر. ويستحق الشعب الليبي، ولا سيما الـ ٢,٨ مليون ناخب المسجلين رسميا، الحق في اختيار ممثليهم من خلال انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع. ويجب ضمان احترام نتائج الانتخابات. ويجب أن تجري الانتخابات جنبا إلى جنب مع إرساء إطار دستوري يحفظ التوازن بين القوى السياسية الليبية ويكفل مشاركة المرأة ويعزز الاستقرار.

أما المسألة الثانية التي يتعين معالجتها فتتعلق بالآثار المزعزعة لاستقرار المترتبة عن وجود المرتزقة وغيرهم من المقاتلين الأجانب في ليبيا. وترحب البرازيل بالإعلان عن انسحاب ٣٠٠ مقاتل أجنبي

ومن الأدلة الأخرى على التدخل الأجنبي تراكم وتدفق الأسلحة المتطورة والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في ليبيا ومنطقة الساحل، وهي أسلحة ذات منشأ أجنبي. وعند تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، ندعو إلى إيلاء اهتمام خاص لضرورة بذل جهود موازية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ليبيا والمنطقة على حد سواء. وندعو أيضا جميع المعنيين إلى التقيد بحظر الأسلحة ونشجع الدعم الدولي في ذلك الصدد.

ويشير الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن إلى أن الحالة في ليبيا قد نشأ عنها مع مرور الوقت بنية تحتية للدعم عبر الحدود مواتية للجهات الفاعلة الإرهابية العالمية وميسري أعمالها في المنطقة. وثمة حاجة ملحة إلى تعزيز قدرة ليبيا ودول الجوار الأخرى على التصدي بفعالية لهذا التهديد المتزايد.

ونلاحظ أيضا أن جميع الأصول الليبية المجمدة يجب أن تُحفظ وتُرد في نهاية المطاف إلى الشعب الليبي وتُسخّر لتحقيق مصالحه. ونشدد على ضرورة تنفيذ الجزاءات ذات الصلة بالتنسيق مع السلطات الليبية. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم إجراء استعراضات دورية لتلك الجزاءات للتأكد من أنها تحقق الغرض منها.

ولا نزال مدركين تماما، بينما نقف إلى جانب إخواننا وأخواتنا الليبيين في جهودهم الدؤوبة لاستعادة السلام والاستقرار السياسي والرخاء، المحنة التي يعيشها آلاف عديدة من المهاجرين واللاجئين الأفارقة على أرضهم. وندين المعاملة البغيضة التي يتعرض لها هؤلاء المهاجرون واللاجئون وهم يشقون طريقهم إلى أوروبا.

ومن المناسب أن يسعى الاتحاد الأوروبي والجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع الدولي إلى معالجة الأسباب الجذرية لتلك الهجرة، ولكن من الأهمية بمكان أيضا أن تحترم جميع هذه الجهات الفاعلة حقوق الإنسان الخاصة بأولئك الأفارقة الذين يهاجرون الآن عن طريق البحر الأبيض المتوسط وشواطئه جنوبا وشمالا. وندين اعتراضهم في البحر وإعادتهم إلى ليبيا. ويجب على من يدعمون عمليات الاعتراض تلك أن يكفوا عن هذه الأعمال اللاإنسانية ويسترشدوا بالقوانين والقواعد الدولية ذات الصلة.

ويمسكون بزمامها بتيشير من الأمم المتحدة. ونعتقد أن ذلك يمكن تحقيقه من خلال تنفيذ الاستعراض الاستراتيجي للبعثة.

قبل شهر من اليوم، كان المجتمع الدولي يستعد للاحتفال بخطوة ليبيا الأولى نحو إرساء الديمقراطية، بعد أكثر من ١٠ سنوات من عدم الاستقرار السياسي والأمني. وللأسف، لم تتحقق تطلعات الليبيين لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة وشاملة للجميع وذات مصداقية في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١.

ولا بديل عن إجراء الانتخابات من خلال عمليات انتخابية ذات مصداقية في غضون فترة معقولة وواقعية. فالانتخابات هي السبيل الوحيد لكي ينأى البلد بنفسه عن الماضي ويتصدى للتحديات الحالية المتمثلة في بناء ليبيا موحدة وذات سيادة ومستقرة ومزدهرة، وهي الطريقة الوحيدة للشعب الليبي ليقدر مستقبله بنفسه. ولا بد من محاسبة من يقفون عقبة في الطريق ويحرمون الليبيين من حقهم في إجراء انتخابات. وينبغي لأعضاء مجلس الأمن أن يكونوا متحدين في تأكيد الالتزام الدولي بمساعدة الليبيين على التغلب على الأزمة المستمرة منذ عقد من الزمن والعمل مع الليبيين دعماً لما يتحلون به من روح الوحدة الوطنية والمصالحة.

وحتى يتحقق ذلك بنجاح، يجب تجنب أوجه عدم اليقين السياسي وينبغي مواصلة التنفيذ الكامل لوقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠. وعلاوة على ذلك، ينبغي النظر إلى انسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية على أنه تدبير هام لبناء الثقة.

وفي غضون ذلك، ينبغي لنا أن نواصل دعم عمل اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥، مع الحث على تنفيذ خطة عملها. ومن الأهمية بمكان التأكيد على خضوع تلك العمليات للسيطرة المحكمة للجنة. ونأمل أن يستمر التنسيق بين سلطات الغرب وسلطات الشرق بشكل عملي وعلى أساس ملموس، وذلك مع إشراك اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ بصورة كاملة في أنشطة الجانبين.

إن حالة حقوق الإنسان في ليبيا لا تزال مؤسفة، كما يرد في تقرير الأمين العام (S/2022/31)، وكذلك كما سمعنا من السيدة السعودية.

من شرق ليبيا وتؤيد عودة القوات المتبقية إلى بلدانها الأصلية، تمشيا مع خطة عمل اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥.

وتكمن المسألة الثالثة التي تثير قلقنا في أن حالة حقوق الإنسان في ليبيا لا تزال غير مستقرة. فالتقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات، لا سيما ضد المهاجرين واللاجئين، شائعة، وكذلك أعمال العنف والتهديدات التي تستهدف الصحفيين والناشطين من المجتمع المدني فضلاً عن الاستخدام المفرط للقوة والاحتجاز التعسفي. وتلك الأفعال لا يمكن التغاضي عنها. وتهيب البرازيل بالسلطات الليبية ألا تسمح بإفلات المسؤولين عن هذه الأفعال من العقاب.

تضطلع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا منذ البداية بدور هام في تعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة الليبيين. وسيتخذ المجلس قراراً بشأن ولايتها في غضون أيام قليلة. وتعتقد البرازيل أنه يجب أن تتوافر للبعثة الشروط اللازمة - التي تشمل تعيين ممثل خاص للأمين العام ويكون مقره في طرابلس - حتى تؤدي مهمتها، وفقاً لتوصيات الاستعراض الاستراتيجي المستقل الذي أجري في عام ٢٠٢١.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بوكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام روزماري ديكارلو وأشكرها على المعلومات المفصلة التي قدمتها وأشيد بها على تعاونها المتسق جداً مع ليبيا. وكذلك أشكر السيدة إلهام السعودي على ملاحظاتها. فقد أظهرت روح الصمود العالية وبنيت الدور الهام الذي تؤديه ممثلات المجتمع المدني. وأشكرها توصياتها. كما أود أن أشكر السفير تيرومورتى على تقريره (انظر S/2021/1058).

واصلت المستشارية الخاصة بشأن ليبيا، ستيفاني ويليامز، قيادة عمل الأمم المتحدة في ليبيا على مدى الأسابيع الستة الماضية. ونشيد بانخراطها مع جميع أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة داخل ليبيا وفي المنطقة. وتدعم ألبانيا الجهود التي تقودها الأمم المتحدة من خلال عملية برلين. وسيكون تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في وقت لاحق من هذا الأسبوع فرصة لأعضاء مجلس الأمن لإعادة تأكيد التزامهم بالعملية السياسية الشاملة للجميع التي يقودها الليبيون

كما أشكر السيدة إلهام السعودي على إحاطتها وأرحب بحضور السفير الطاهر السني، ممثل ليبيا.

يؤسفنا أن نشير إلى تعذر إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية كما كان مقررا في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، كهدف أيده الشعب الليبي نفسه. وكان من الممكن لإجرائها أن يكون معلما هاما في العملية السياسية يمضي قدما بالزخم الذي ولده توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠. ونأمل أن تُحل جميع المسائل المتصلة بالانتخابات والترشيحات في حينه وأن تُجرى الانتخابات بسلاسة. ومن المهم أن يدعم مجلس الأمن التطلعات الديمقراطية للشعب الليبي.

وفي نفس الوقت، نلاحظ كذلك من الإحاطة أن التحديات لا تزال قائمة. فتدخل القوى الخارجية في شؤون ليبيا الداخلية يؤثر سلبا على إحراز تقدم في المسار السياسي، فيما تجدد النشاط الإرهابي. كما إن استمرار انتهاكات حظر الأسلحة يثير نفس القدر من القلق.

وإذ تشرع ليبيا في مسيرتها نحو السلام والاستقرار، يتوجب على المجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم اللازم حتى لا يتبدد التقدم السياسي الذي تحقق في البلد. وفي هذا الصدد، أود أن أقدم الاقتراحات التالية:

أولاً، إن أهم أولويات ليبيا هي إجراء الانتخابات بطريقة حرة ونزيهة وشاملة للجميع وذات مصداقية. ومن شأن صدور دعوة موحدة عن مجلس الأمن أن يدعم ذلك المسعى. ونأمل أن يتوصل مجلس النواب الليبي إلى اتفاق قريباً لحل مسائله الداخلية.

ثانياً، لا بد من حماية سيادة ليبيا واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. ويجب أن يقود الليبيون عملية السلام وأن يمسكوا بزمامها بالكامل من دون فرض أو تدخل خارجي.

ثالثاً، لا بد من احترام أحكام اتفاق وقف إطلاق النار وقرارات مجلس الأمن المتعاقبة. ومن المهم احترام دعوة الأطراف الليبية فيما يتعلق بانسحاب القوات الأجنبية والمرتبقة انسحاباً تاماً وكاملاً. وفي

وبقي أكثر الفئات ضعفا هم النساء والفتيات والأطفال. والاحتجاز غير القانوني للأطفال في المرافق العسكرية واستخدام العنف الجنسي ضد النساء والفتيات أمر غير مقبول ولا ينبغي التغاضي عنه، وهو أمر مخالف لقرارات مجلس الأمن. ويجب محاسبة الجناة، ومن المؤكد أن المساءلة تجعل العالم أضيق بالنسبة لهم.

ولدينا شواغل مماثلة بشأن حماية الأطفال المهاجرين واللاجئين المحتجزين في ظروف لا إنسانية في مراكز الاحتجاز. وقد وثق تقرير البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا (A/HRC/48/83) الصادر في تشرين الأول/أكتوبر الأدلة على تجنيد الأطفال واستخدامهم، بما في ذلك تجنيدهم عبر الحدود، فضلاً عن احتجاز الأطفال في ظروف قاسية وتعريضهم للضرب والتعذيب. وترحب ألبانيا في ذلك السياق باتخاذ مجلس حقوق الإنسان في تشرين الأول/أكتوبر الماضي قراراً بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات لتحسين حالة حقوق الإنسان في ليبيا (A/HRC/48/L.25)، والذي يقضي بتمديد ولاية بعثة تقصي الحقائق في ليبيا لمدة تسعة أشهر أخرى.

وعندما نتكلم عن المستقبل، فإن علينا أن نضع في اعتبارنا أن الانتعاش الاقتصادي والحكم الرشيد والأمن والاستقرار القائم على سيادة القانون وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين شروط أساسية لتحويل ليبيا من بلد في أزمة راكدة إلى بلد تتوفر له آفاق حقيقية للتنمية والتقدم، وأن نسلط الضوء على ذلك. ويجب على مجلس الأمن أن يتصدى لهذه التحديات الكبرى لكي يتمكن من المضي قدماً نحو تحقيق الهدف المشترك المتمثل في تحقيق الاستقرار في ليبيا من خلال عمليات سياسية مستدامة من أجل الشعب الليبي ومصالحه. ويظل دور الوساطة النشط داخل البلد الذي تضطلع به الأمم المتحدة أمراً حاسماً.

وتحقيقاً لتلك الغاية، ينبغي لنا أن نكفل تنفيذ توصيات التقييم الاستراتيجي على النحو الواجب في إطار تجديد ولاية البعثة، بدءاً بعودة رئيس البعثة إلى طرابلس. وتؤيد ألبانيا تجديد مجلس الأمن لولاية البعثة.

السيد تيرومورتى (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها المفصلة.

٢٠٢١. ونحث جميع الأطراف على الاتفاق في أقرب وقت ممكن على موعد جديد وقابل للتطبيق للانتخابات، في سياق الإطار الزمني المحدد بـ ١٨ شهرا الذي وضعه ملتقى الحوار السياسي الليبي للمرحلة الانتقالية.

ويقر بلدي بالعمل الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في التحضير للعملية الانتخابية وكذلك في دعم توحيد المؤسسات الليبية. ونشيد باتخاذ خطوات أولية لتعزيز عمليات مصرف ليبيا المركزي. ولكي تتمكن البعثة من مواصلة عملها دعما للعملية السياسية الليبية بطريقة يمكن التنبؤ بها، نؤيد تجديد ولايتها لمدة عام.

ولأسف، فإن فراغ السلطة الناجم عن النزاع الطويل الأمد لا يزال يتسبب في خسائر بشرية فادحة جدا، وهو أمر غير مقبول. كما نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار تزايد عدد المهاجرين في ليبيا الذين يقعون ضحايا للانتهاكات أو يجدون أنفسهم في أوضاع محفوفة بالمخاطر. ويشكل العنف ضد المرأة والتهديدات الأمنية التي يواجهها المشردون داخليا عند عودتهم إلى ديارهم مصدرا كبيرا للقلق أيضا. ولهذه الأسباب كلها، من الأهمية بمكان تعزيز قدرات البعثة حتى تتمكن من الإسهام بفعالية أكبر في حماية الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء والأطفال.

ونظرا للحالة السياسية والأمنية في البلد، أتساءل عما إذا كان لدى البعثة ما يكفي من الموظفين والموارد اللازمة لمهام معقدة مثل رصد وقف إطلاق النار. وكما سمعنا، فإن الجماعات المسلحة التي تعمل دون عقاب وتعتوق توحيد قوات الأمن تمثل التهديد الرئيسي للعملية السياسية ولل سكان المدنيين. وتكرر المكسيك تأكيد دعوتها إلى تكثيف الجهود لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة وتنفيذ تدابير لنزع سلاح الميليشيات وتسريحها وإعادة إدماجها. ويجب على جميع الدول أن تفي بالالتزامات بموجب حظر الأسلحة.

وأخيرا، يجب أن يكون هناك انسحاب للمقاتلين الأجانب، بالتنسيق مع البلدان المجاورة. إن تجميع الأسلحة وتحويل وجهتها إلى البلدان المجاورة يشكل تهديدا خطيرا آخر يجب التصدي له على وجه السرعة. ولهذا السبب نرحب بالاتصالات الأولية بين السلطات الليبية

ذلك السياق، نرحب بالنقد المحرز في تنفيذ خطة العمل التي وافقت عليها اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥. وترحب المرتزقة مؤخرا من شرق ليبيا تطور جدير بالترحيب.

رابعا، من المهم أن يركز المجتمع الدولي اهتمامه على خطر الإرهاب في أفريقيا، ولا سيما في منطقة الساحل. ويجب علينا أن نضمن عدم السماح للجماعات الإرهابية والكيانات التابعة لها بالعمل دون رادع في ليبيا. فتقرير الأمين العام (S/2022/31) يسلط الضوء على وجود معسكرات تدريب لتنظيم داعش في جنوب ليبيا. ومن الأهمية بمكان أن يركز مجلس الأمن على التهديد المتزايد للإرهاب في أفريقيا وأن يتخذ إجراء بشأنه.

خامسا، يتعين علينا التخطيط لنزع سلاح الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة المسلحة غير التابعة للدولة وتسريحها وإعادة إدماجها. كما تحتاج ليبيا إلى عملية مصالحة وطنية شاملة وجامعة.

وأخيرا، قامت البعثة بدور هام في ليبيا وكانت أحد العوامل الرئيسية في تحقيق التقدم الذي نشهده الآن. وسنعمل مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن لدعم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وتجديد ولايتها.

وفي الختام، ارتبطت الهند تقليديا بعلاقات وثيقة ومفيدة للطرفين مع ليبيا، وما زلنا ملتزمين بدعم ليبيا والشعب الليبي في مساهمتهما إلى تحقيق السلام الدائم في البلد.

السيد دي لا فوينتي راميريس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها؛ وزميلنا السفير تيرومورتى على تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، التي يرأسها؛ والسيدة إلهام السعودي على بياناتهم القيمة. ونرحب أيضا بممثل ليبيا في هذه الجلسة.

وتأسف المكسيك لعدم توصل الأطراف السياسية الليبية الفاعلة، رغم النداءات المتكررة التي أطلقها المجلس، إلى الاتفاقات اللازمة لإجراء الانتخابات التي كانت مقررة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر

وتدعو فرنسا المجلس إلى اتخاذ إجراءات ضد الذين يرغبون في إدامة الوضع الراهن وعدم الاستقرار الأمني في ليبيا وغيرها. ونود أن نذكر في هذا الصدد بأن أي فرد أو كيان يعرقل عملية الانتقال، ولا سيما العملية الانتخابية، معرض لأن تدرج لجنة الجزاءات اسمه في القائمة.

كما يجب أن يستمر تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار بالتوازي، ولا سيما خطة عمل اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ المؤرخة تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١. تدعو فرنسا، إلى جانب الشعب الليبي والأمم المتحدة والمشاركين في مؤتمر باريس لليبيا الذي عقد في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، إلى انسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية من الأراضي الليبية. وترحب بالخطوة الملموسة الأولى المتمثلة في سحب ٣٠٠ من المرتزقة، وكذلك بمشاورات اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. ومن الحيوي الآن إحراز تقدم في تنفيذ عملية شاملة لانسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية، يقودها ويوجهها الشعب الليبي بمساعدة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بالتنسيق مع بلدان المنطقة.

وفي هذا الصدد، تدعو فرنسا الأطراف الليبية إلى أن تضع في أقرب وقت ممكن جدولاً زمنياً لتنفيذ هذا الانسحاب. وتشجع الأمم المتحدة على دعم هذا الجهد من خلال التزامها برصد وقف إطلاق النار ودعمها لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفرنسا تذكر بأن الاحترام الصارم لحظر الأسلحة ينطبق على الجميع، وستظل متيقظة فيما يتعلق بتنفيذه.

وأخيراً، ندعو إلى زيادة الجهود لتوحيد جميع المؤسسات الليبية، لا سيما المؤسسات العسكرية والأمنية والاقتصادية. ولا يمكن الاضطلاع بهذه الجهود إلا تحت رعاية حكومة مستقرة ومشروعة وموحدة قادرة على مراقبة حدودها ومكافحة الاتجار بالبشر ووضع حد للفساد، ولهذا السبب هناك حاجة إلى إجراء انتخابات في أقرب وقت ممكن. ومن الضروري وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما انتهاكات حقوق المهاجرين، التي ندينها.

ونظرها في المنطقة. ونأمل أن تستمر هذه الاتصالات وأن تؤدي إلى نتائج إيجابية.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر وكالة الأمين العام، ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا والسيدة السعودية على إحاطاتهم.

وبعد الإعلان عن تأجيل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي كانت مقررة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، نرى أن من الحيوي تحديد موعد جديد لتلك الانتخابات دون تأخير واحترام رغبات الشعب الليبي، الذي تم حشده منذ أكثر من عام حتى الآن بغية إجراء تلك الانتخابات.

ونردد نداء الأمين العام بحث الأطراف الليبية الفاعلة على العمل معاً من أجل وضع جدول زمني واضح لإجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن. ويجب حل الخلافات فيما يتعلق بالقوانين الانتخابية وقائمة المرشحين للانتخابات الرئاسية عن طريق الحوار والمحكمة. ويجب على جميع الأطراف أن تلتزم باحترام نتائج الانتخابات. وعلى المرشحين الذين يشغلون مناصب عامة أن يتنحوا لضمان منافسة عادلة. وسنواصل أيضاً دعم العمل المتميز الذي تقوم به اللجنة الوطنية العليا للانتخابات ورئيسها، الذي يتعرض لضغوط شديدة، ولكنه ما زال متأهباً للتحضير للانتخابات.

وتدعو فرنسا المجلس إلى العمل معاً للحفاظ على الزخم لإجراء الانتخابات وفقاً لخارطة الطريق التي وضعها ملتقى الحوار السياسي الليبي وأيدها القرار ٢٥٧٠ (٢٠٢١). ونؤيد تأييداً كاملاً جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة في ذلك الصدد.

وقد أتاحت العملية الانتخابية إحراز تقدم ملحوظ خلال العام الماضي. إذ التزمت الأطراف السياسية الليبية الفاعلة من جميع المناطق بإجراء الانتخابات وبدأت حواراً بناءً. غير أن غياب آفاق إجراء الانتخابات يمكن أن يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار الأمني وإغراء اللجوء إلى السلاح. ولذلك فإن الانتخابات ضرورية لتحقيق الاستقرار في ليبيا وتوفير فرصة متميزة لطى صفحة عقد من النزاع وتحقيق سلام دائم.

للحالة العسكرية والسياسية في البلد. وفي هذا الصدد، نتوقع أن يحل الليبيون في المستقبل القريب جميع المسائل المعلقة.

وبسبب توقف الأنشطة على المسار السياسي، تباطأت الأنشطة في مجالات أخرى أيضا. ولم يكتمل العمل على توحيد المؤسسات الحكومية، بما في ذلك المؤسسات المالية. ويلزم بذل جهود لتطبيع الحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلد.

كما لم يحرز أي تقدم يذكر على المسار العسكري أيضا. وبطبيعة الحال، من الجيد أنه لم تكن هناك أي أعمال قتالية نشطة منذ أكثر من عام حتى الآن. بيد أن الأطراف المتنازعة لم تتخذ أية خطوات أخرى لمنع إمكانية تصعيد المواجهة الجارية. وهذا يهدد بنقويض الهدنة، مع اندلاع أعمال عنف جديدة ناجمة عن استنزاف متعمد أو حادث غير مخطط له.

ونعتقد أيضا أن الجيش الوطني الليبي ينبغي أن يؤدي دورا هاما في تعزيز القوات المسلحة. وفي الوقت نفسه، نرحب بحقيقة أن اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ اتفقت خلال اجتماعها في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر الماضي على خطة عمل للانسحاب التدريجي والمتوازن والمتزامن من ليبيا لجميع المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأخرى.

ونعتمد مواصلة المشاركة بنشاط في الجهود الدولية لتعزيز التسوية السياسية في ليبيا، سواء من خلال التعاون المحدد الأهداف مع الأطراف الليبية أو من خلال الأطر المتعددة الأطراف. ويساورنا القلق لأنه اعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، لا تزال بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، التي ينبغي أن تكون في صميم هذه الجهود، بدون رئيس مسؤول، على الرغم من أن رئيس هذه البعثة ينبغي أن يبذل مساعي حميدة من أجل الليبيين لتعزيز عملية سياسية يقودها ويمسك بمقاليدها الليبيون. ونعتقد أنه من الأهمية الحاسمة أن يقدم الأمين العام مقترحاته بشأن المرشحين لهذا المنصب في أقرب وقت ممكن. ومن الضروري أن منح مبعوث الأمم المتحدة ولاية ذات صلة من مجلس الأمن. ولسوء الحظ، لا يوجد هذا الشخص في الوقت الراهن.

وسنمضي من حيث قلت للتو في المفاوضات على مشروع قرار لمجلس الأمن بشأن تمديد ولاية البعثة. نعتقد أنه من المهم أن تعكس

ونشجع السلطات الليبية على التعاون مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمحكمة الجنائية الدولية وبعثة تقصي الحقائق التابعة لمجلس حقوق الإنسان من أجل مكافحة الإفلات من العقاب في ليبيا. ونشجع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أيضا على تعزيز آلياتها لحماية الأطفال والنساء وفقا لولايتها.

فنحن في لحظة حاسمة بالنسبة لمستقبل ليبيا. وبينما نقترّب من تجديد ولاية البعثة، تدعو فرنسا أعضاء مجلس الأمن إلى الإرتقاء لمستوى هذه التحديات والحفاظ على روح الوحدة التي سادت مؤتمر باريس.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نعرب عن امتناننا لوكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها بشأن الحالة في ليبيا. ونحن ممتنون للممثل الدائم للهند، السيد تيرومورتى، على تقريره (انظر S/2021/1058) عن أنشطة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). ونحن نقدر تقديرا عاليا عمل زملائنا الهنود في تلك الهيئة الفرعية للمجلس. كما استمعنا باهتمام إلى السيدة إلهام السعودي.

ولا تزال الحالة في ليبيا والمنطقة المحيطة بها مستقرة عموما. وفي مؤتمر باريس الدولي حول ليبيا الذي عقد في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، اعتمد المشاركون وثيقة ختامية تفصيلية تسير على خطى القرارات التي اتخذت في الاجتماعات المتعددة الأطراف السابقة بشأن عملية السلام الليبية. ووجه المجتمع الدولي إشارة واضحة جدا إلى الأطراف الليبية بشأن ضرورة اتباع خريطة الطريق للعملية السياسية.

كمانتابع بعناية المناقشات الجارية في ليبيا حول تحديد مواعيد جديدة للانتخابات الرئاسية والبرلمانية. ولا ينبغي أن يمتد تأخير هذه العملية لمدة أطول من اللازم. ونعتقد أيضا أن من المهم بشكل حاسم أن يتمكن ممثلو جميع القوى السياسية الرئيسية من المشاركة في الانتخابات. وهذا من شأنه أن يمكن من تحقيق الوحدة في المجتمع الليبي بشأن نتائج الانتخابات المقبلة وتجنب أي تصعيد خطير جديد

ثانياً، هناك حاجة إلى بذل جهد شامل للحفاظ على الأمن والاستقرار. وينبغي للقوات المسلحة الأجنبية والمرتزقة في ليبيا أن يتعاونوا بنشاط مع اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ للانسحاب في أقرب وقت ممكن بطريقة مرحلية ومتوازنة ومرتبطة ومنظمة. وفي عملية الانسحاب، ينبغي الحفاظ على التنسيق الوثيق مع البلدان المجاورة لتجنب الآثار السلبية على الحالة الأمنية في منطقة الساحل وغيرها من المناطق.

ثالثاً، فيما يتعلق بالتقدم الشامل في عملية السلام، فإن العمل على المسار الاقتصادي مفيد للشعب الليبي، حتى يتمكن من التمتع بثمار السلام وتوطيد أمن واستقرار البلد. وترحب الصين بشروع ليبيا في عملية إيجاد نظام مصرفي مركزي موحد والعمل الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإعادة البناء الاقتصادي في ليبيا.

وستساعد المصالحة على حل المشاكل التي خلفها النزاع وتضميد جراح الحرب وتعزيز التعايش في وئام. وترحب الصين بإنشاء لجنة المصالحة الوطنية العليا في ليبيا وتتطلع إلى قيامها بالاستفادة الكاملة من مختلف الوسائل للقيام بعملها بنشاط. وبالإضافة إلى ذلك، أعربت ليبيا مراراً عن قلقها البالغ إزاء فقدان الأصول المجمدة وقدمت توصيات محددة. وينبغي لمجلس الأمن ولجنة الجزاءات الليبية أن يدرسا التوصيات ويستجيبا لها بشكل فعال في الوقت المناسب.

السيد ديلورنتيس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها اليوم. نشيد بعمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمستشارة الخاصة ستيفاني ويليامز خلال الشهر الماضي لإعادة العملية السياسية إلى مسارها الصحيح ودفع ليبيا مرة أخرى نحو الانتخابات بعد تأجيل موعدها المتوقع في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. ونشكر السفير تيروموتي بصفة خاصة على إطلاع المجلس على آخر المستجدات بشأن العمل الهام الذي اضطلعت به لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، وأشكر السيدة إلهام سعودي على إحاطتها الإعلامية وعلى العمل الهام الذي تقوم به في ليبيا.

الولاية الأهداف الحالية للتسوية الليبية، التي ستتغير بسرعة كبيرة. وفي هذا الصدد، نقترح أن يعتمد زملاؤنا نهجاً مرناً فيما يتعلق بشروط تجديد الولاية، وسنكون مستعدين لمواصلة المشاركة في مناقشة بناءة. **السيد شينغ جيشنغ (الصين) (تكلم بالصينية):** أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو والسفير تيروموتي، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) والممثل الدائم للهند على إحاطتهما. وأرحب بحضور السفير السني، الممثل الدائم لليبيا، في هذه الجلسة. كما استمعت باهتمام إلى الإحاطة التي قدمتها السيدة إلهام السعودي.

وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/2022/31 والإحاطات التي استمعنا إليها اليوم، تود الصين أن تقدم ثلاث نقاط. أولاً، فيما يتعلق بالتقدم المطرد في عملية الانتقال السياسي، فإن الانتخابات من التدابير المهمة في العملية السياسية الليبية. وبما أنه لم يكن من الممكن إجراء انتخابات ٢٤ كانون الأول/ديسمبر كما هو مقرر، فإن ليبيا تعمل حالياً على وضع خطة انتخابية جديدة. ويتطلع الشعب الليبي إلى إطار حوكمة وطني منسق وموحد مع تحقيق الاستقرار الدائم من خلال الانتخابات من أجل بدء مرحلة جديدة من التنمية الوطنية.

كثيراً ما يواجه إجراء الانتخابات في حالات ما بعد انتهاء النزاع تحديات كثيرة. وينبغي مراعاة الاعتبارات الواقعية مراعاة كاملة من أجل القيام بالتحضيرات الكاملة مقدماً. وترحب الصين بالمشاورات التي أجراها مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة مؤخراً بشأن الانتخابات. ومن المهم الالتزام بمبدأ أن تكون العملية بقيادة ليبية وأن يتولى الليبيون زمامها. ونشجع جميع الأطراف على الحفاظ على الزخم الحالي للحوار والتشاور والتوصل إلى توافق سياسي واسع النطاق من خلال الوسائل السلمية بشأن المسائل الهامة المتصلة بالانتخابات من أجل تهيئة الظروف الجيدة لإجراء الانتخابات بسلاسة.

وتؤيد الصين الأمم المتحدة في مواصلة دفع الحوار بين جميع الأطراف الليبية إلى الأمام. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أن تواصل تقديم الدعم الانتخابي اللازم، الذي يقع ضمن ولايتها.

ولئن كنا نحتاج إلى جهد متجدد من أجل استعادة الزخم في العملية السياسية، فإن تطورات مشجعة تحدث على المسارين الأمني والاقتصادي. ويتخذ القادة الليبيون خطوات ملموسة لاستكشاف آفاق إعادة توحيد الجيش الليبي. ويمضي المصرف المركزي الليبي قدما في تنفيذ خطة لإعادة توحيد المصرف. ونحن ندعم الجهود الرامية إلى توحيد المؤسسات وتعزيز الشفافية وكفالة التوزيع العادل للموارد بين جميع الليبيين.

وما فتئت الولايات المتحدة تشعر بالتشجيع إزاء التقدم المطرد الذي تحرزه اللجنة العسكرية المشتركة ٥٥٥ وهي تنفذ خطة عملها الشاملة لانسحاب الجماعات المسلحة. ونرحب بالتقرير الذي يفيد بأن مراقبي وقف إطلاق النار التابعين للبعثة قد بدأوا عملهم ونتطلع إلى التشغيل الكامل لعنصر رصد وقف إطلاق النار.

وندعو جميع الدول، بما فيها الدول الأعضاء في المجلس، إلى التقيد بالقرارين ٢٥٧٠ (٢٠٢١) و ٢٥٧١ (٢٠٢١) ودعم الانسحاب الفوري لجميع القوات الأجنبية والمرتزقة. وللأسف، ما زلنا نتلقى تقارير موثقة مقلقة عن العنف والانتهاكات ضد المهاجرين وملتسي اللجوء واللاجئين في ليبيا. ويجب على السلطات الليبية إغلاق مراكز الاحتجاز غير القانونية، وإنهاء ممارسات الاحتجاز التعسفي، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى السكان المتضررين.

وأخيرا، نرحب الولايات المتحدة بالتقدم المحرز نحو تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وكما أشير في تقرير الاستعراض الاستراتيجي المستقل، تحتاج البعثة إلى التعزيز من أجل تنفيذ ولايتها. ونثني على عمل المملكة المتحدة في توجيه مفاوضات الولاية ونتطلع إلى اعتماد مشروع قرار يعطي البعثة الأدوات والتوجيه الذي تحتاجه لدعم الشعب الليبي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة للنرويج.

نشكر وكيل الأمين العام ديكارلو على إحاطتها الإعلامية والسفير تيرومرتي على التقرير الدوري (انظر S/2021/1058) للجنة مجلس

أود اليوم أن أركز على موضوعين أساسيين: كفالة سماع الأصوات الليبية من خلال انتخابات حرة ونزيهة وتشجيع الزخم الإيجابي في الوضع الأمني في ليبيا.

وقد سجل ما مجموعه ٢,٨ مليون شخص أسماءهم للتصويت في ليبيا، وحصل أكثر من ٢,٥ مليون منهم على بطاقات الناخبين. ومن الواضح أن هؤلاء الأشخاص مستعدون للتصويت وأظهروا التزاما جادا بالانتخابات. لقد حان الوقت لكي تحترم إرادتهم. حان الوقت لتجاوز صفقات الغرف الخلفية بين دائرة صغيرة من الأفراد الأقوياء المدعومين من الجماعات المسلحة، والظفر بالغنائم وحماية مواقعهم. فالشعب الليبي مستعد لتقرير مستقبله.

والملكية الليبية للعملية الانتخابية أساسية. يجب على قادة ليبيا الاتفاق على مسار للمضي قدما يتسم بالمصداقية والشمول، ثم الالتزام تماما بهذا المسار. يجب على المتنافسين على قيادة ليبيا أن يعملوا على أن الشعب الليبي لن يقبل إلا بالقيادة التي يتم تمكينها من خلال الانتخابات وأنه لن يتسامح مع الكثير من التأخير. وبالنظر إلى هذا التوقع، يجب على الأطراف السياسية الليبية مضاعفة جهودها لحل التحديات الصعبة المحيطة بالانتخابات والقيام بذلك على وجه السرعة.

وتوجد آليات للتوصل إلى حلول - فلا تزال خارطة طريق منتدى الحوار السياسي الليبي قائمة. كل ما يحتاجه قادة ليبيا هو بعض الشجاعة والالتزام بأمن وازدهار الشعب الليبي. ونعتقد أن المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، التي كان أداؤها رائعا في ظروف صعبة، هي سلطة موثوقة لتنفيذ خطة انتخابية. ونحث البعثة على مواصلة دعمها القوي للمفوضية، ونحث المرشحين الليبيين والجماعات السياسية الليبية على التعاون الكامل معها من أجل ضمان اتباع اللوائح الانتخابية.

أود أن أذكر أولئك الذين قد يتدخلون في الانتخابات الليبية أو يؤججون العنف بأن مجلس الأمن قد يفرض عقوبات على أي شخص، ليبي أو غير ليبي، يعرقل الانتخابات أو يقوضها. وإذا لزم الأمر، يمكن للمجلس، بل ويجب عليه، أن يستهدف المفسدين للانتخابات من أجل تعزيز المساءلة.

الليبيين أمر بالغ الأهمية. ونكرر دعوتنا إلى سحب المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية، ونشدد مرة أخرى على الحاجة إلى عملية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، تشعر النرويج بالقلق إزاء ما ورد عن عدم حماية المدنيين واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين وملتمسي اللجوء. كما أن حالة الأشخاص المحتجزين في الاحتجاز غير القانوني والتعسفي المبلغ عنها تبعث على القلق الشديد، ولا سيما ما ورد عن استمرار حوادث العنف والاعتداء الجنسي على الأطفال. ويجب الإفراج فورا عن المحتجزين بصورة غير قانونية وتعسفية، وخاصة الأطفال.

والنرويج تقدم دعماً كاملاً للمستشارة الخاصة ستيفاني ويليامز وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ومن الأهمية بمكان أن تضطلع الأمم المتحدة بدور قوي. ومن المهم تجديد ولاية البعثة هذا الشهر. وتؤيد النرويج أيضاً تنفيذ التوصيات الواردة في الاستعراض الاستراتيجي المستقل. ونأمل أن يتمكن المجلس من الاتفاق على مشروع قرار جوهري لتجديد الولاية لمدة سنة واحدة.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

أود أن أذكر مرة أخرى جميع المتكلمين بألا تزيد مدة بياناتهم على خمس دقائق لتمكين المجلس من القيام بعمله على وجه السرعة. أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد السني (ليبيا): أهنتكم، سيدتي الرئيسة، والنرويج على رئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر. كما أنتهز هذه الفرصة للترحيب بالأعضاء الجدد الذين انضموا حديثاً إلى المجلس. والشكر موصول أيضاً للسيدة روزماري ديكارلو على إحاطتها اليوم، ومن خلالها نشكر الأمين العام على سرعة استجابته بتعيين السيدة ستيفاني ويليامز مستشارة خاصة معنية بليبيا استداراً للاستقالة المفاجئة للسيد يان كوبيش. ونذكر بأنه من المهم جداً النظر بعناية إلى العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بطريقة فعالة، لأن الموضوع لا يتعلق فقط بالتعيينات إنما ما نطلبه هو الكفاءة في القيادة.

الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وأود أن أشكر السيدة إلهام سعودي على انضمامها إلينا شخصياً اليوم لكي تشاطر إحاطتها الإعلامية الثاقبة وتوصياتها إلى المجلس.

أولاً، تأسف النرويج لعدم إجراء الانتخابات في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. وينبغي ألا ينتقص ذلك من الانتقال السياسي في ليبيا. وتشجع النرويج بقوة الأطراف السياسية الفاعلة على مواصلة جميع المساعي الرامية إلى نقل السلطة إلى مؤسسات منتخبة ديمقراطياً. وتود النرويج أن تشهد إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في أقرب وقت ممكن. ومع تسجيل ٢,٨ مليون ليبي كناخبين، فإن توقعاتهم بأن يكون لهم رأي في مستقبل ليبيا واضحة. إن إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة أمر حتمي لنقدم ليبيا. ونحث المؤسسات والسلطات الليبية ذات الصلة، بما في ذلك مجلس النواب، على الإسهام في التحضير للانتخابات بطريقة بناءة. ويجب أن تكون العملية بقيادة وملكية ليبية. لقد شهدنا تقدماً سياسياً إيجابياً طوال العام الماضي، وينبغي أن نحمي تلك الإنجازات. يجب على الأطراف الليبية الاتفاق على خارطة طريق نحو موعد جديد للانتخابات. ومن الضروري ألا ندع المفسدين يخلقون مسارات بديلة غير ديمقراطية.

واسمحوا لي أيضاً أن أكرر دعوتنا إلى المشاركة الكاملة والهادفة والمتساوية للمرأة في العملية السياسية في ليبيا، بما في ذلك الانتخابات. للمرأة الليبية الحق في أن تؤدي دوراً متساوياً في تشكيل مستقبل بلدها كناخبة ومرشحة. ومشاركة المرأة جزء حاسم من العملية الديمقراطية وشرعية الحكومة الليبية.

علاوة على ذلك، وكما أوضحت السيدة سعودي، اسمحوا لي أن أؤكد على أهمية تهيئة بيئة مؤاتية لبناء السلام والمدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني للقيام بعملهم. وتتطلب العمليات السياسية الشاملة والتشاركية أن يتمكن الجميع من المشاركة بأمان وأن يؤدي المجتمع المدني دوراً أساسياً.

وتنتي النرويج على الأطراف الليبية لاحترامها اتفاق وقف إطلاق النار. فالسلام والاستقرار وغياب العنف بالنسبة للسكان المدنيين

حيث أنه في ظل أزمة الثقة وغياب دستور وطني، أو قاعدة دستورية توافقية، كما تنادي بها الآن معظم القوى السياسية، سيكون من الصعب جدا إجراء هذه الانتخابات بنجاح، لأن من المفترض أن تكون الانتخابات وسيلة للمشاركة السياسية وليست وسيلة للمغالبة والإقصاء، وسيلة لدعم الاستقرار وليس غاية في حد ذاتها قد تفتح المجال لصراع جديد. في هذا الإطار وتقاديا لأي فراغ سياسي، فإن حكومة الوحدة الوطنية تعيد التأكيد على التزامها بتسليم السلطة بشكل ديمقراطي إلى الهيئات المنتخبة بمجرد الإعلان عن تحديد الجدول الزمني الجديد للانتخابات في أقرب وقت، لإنهاء كافة المراحل الانتقالية، وذلك كما ورد في خارطة الطريق والمؤتمرات الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، مع التأكيد أيضا على ضرورة الاستجابة لكل الأصوات التي تنادي بأهمية الوصول إلى أقصى قدر من توافق الآراء بين جميع الأطراف، دون أي إقصاء، وبالأخص فيما يتعلق بتوافق الآراء على المسار الدستوري والقوانين الانتخابية - لضمان إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية متزامنة، شفافة ونزيهة، تُحترم نتائجها.

كما نود هنا أن نعيد التأكيد على التزام الحكومة كما كان وما زال بتوفير كل الإمكانيات اللازمة والتجهيزات الضرورية لضمان نجاح العملية الانتخابية، سواء بدعم المفوضية العليا للانتخابات أو من خلال مختلف أجهزة الدولة المختلفة. وهنا نكرر طلبنا إلى الأمم المتحدة أن تساهم وتساعد بجدية وفعالية أكثر لدعم العملية الانتخابية وإرسال أفرقتها الخاصة لتقييم الاحتياجات فضلا عن التنسيق مع المفوضية العليا للانتخابات لاتخاذ الترتيبات اللازمة لهذا الاستحقاق القادم قبل وقت كاف، لتكون هذه رسالة واضحة للجميع عن جدية المجتمع الدولي في إجراء الانتخابات التي يتطلع إليها الجميع دون التشكيك فيها أو في نتائجها.

السيدات والسادة،

إننا نعيد التأكيد على أهمية ملكية الليبيين وقيادتهم لاي عملية سياسية من شأنها أن تقود البلد نحو الاستقرار وفرض سلطة الدولة، بعيدا عن أي إملاءات أو تدخلات خارجية. لذا ندعوكم إلى دعم

أيضا نتابع بعناية واهتمام الجهود التي تبذلها السيدة ويليامز، حيث استطاعت في فترة وجيزة من الالتقاء بالعديد من القوى السياسية والأطراف الفاعلة ونتمنى لها التوفيق. ونشكر أيضا سعادة السفير تيرومورتى على إحاطته اليوم. كما نشكر السيدة إلهام السويد على ما قدمته اليوم وهي تمثل شريحة من شرائح المجتمع المدني. ونؤكد لها أن القضاء الوطني بإذن الله، وعند استقرار الدولة، سيكون كفيلا بمحاسبة ومعاقبة مرتكبي جرائم الحرب والانتهاكات ضد الإنسانية لأن هذه القضايا لا تسقط بالتقادم.

في ظل الانتشار الواسع لجائحة مرض كوفيد-19، نتمنى السلامة للجميع، ولكن أتمنى أيضا أن ارتدائي لهذه الكمامة اليوم لا يكون حاجزا إضافيا يعرقل إرسال صوتي لكم، لأننا بدأنا نشعر بأن هذه الجلسات أصبحت تكرر نفسها وأن كلامنا مكرر أيضا بينما يبقى وضع بلدي كما هو، حيث يصادف اليوم مرور شهر على التاريخ الذي كان ينتظره الجميع لعقد الانتخابات العامة. وكان من المفترض أن نجتمع اليوم لمناقشة نتائج هذه الانتخابات والمضي قدما نحو مرحلة جديدة، مرحلة تعبر عن صوت الليبيين وحققهم في اختيار قياداتهم. لكن للأسف خاب ظن قرابة ٢,٨ مليون رجل وامرأة من الليبيين الذين كانوا على استعداد للمشاركة في هذا الاستحقاق الوطني - هذا الاستحقاق الذي تقدمت له أعداد غير مسبوقه. قرابة ١٠٠ مرشح رئاسي و ٥٠٠٠ مرشح للبرلمان. واعتبر كثيرون الانتخابات فرصة لتجديد شرعية مؤسسات الدولة وتوحيدها وإعادة بناء البلد بعد سنوات من العنف والدمار والانقسام.

ولكن للأسف غياب التوافق الحقيقي في الآراء ولشد والجذب السياسي وتضارب المصالح والتدخل من جانب الكثير من الأطراف الخارجية حال دون تحقيق هذا المبتغى. هذا الأمر قد يبدو مفاجئا للبعض، ولكنه في الحقيقة كان متوقعا. وقد حذرنا منه سابقا وحذرنا من المخاطر والتحديات عندما تحدثنا عن وجود اختلاف واضح في الرأي بين الأطراف وتباينها وغياب الحد الأدنى من التوافق، وبالأخص فيما يتعلق بالإطار القانوني والدستوري الذي ينظم الانتخابات.

أنواع التدخلات في ليبيا وتصحيح أخطاء الماضي، والاعتذار للشعب الليبي عن المآسي والانتهاكات في حقّه، لأن هذه الانتهاكات لا تسقط بالتقادم، وعدم التستر على المعرقلين أفراداً كانوا أو كيانات أو دولاً، والذين ما زال منهم من يسعى لإقصاء الآخرين وإجهاض العملية السياسية وإدخال ليبيا في الفوضى من جديد لخوفهم من ضياع نفوذهم أو أن ينتزع الشعب سلطته من خلال المسار الديمقراطي الحر المباشر.

ختاماً، ندعوكم إلى المساهمة الفاعلة في دعم جميع الجهود الرامية إلى إطلاق مشروع للمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية. وهما مساران متلازمان وأساسيان فقدنا للأسف خلال السنوات الماضية، مع أنهما القاعدة الرئيسية لإنجاح أي حل سياسي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار في البلد. وهنا نعيد دعوتنا للاتحاد الأفريقي لدعمنا في هذا الأمر. فلقد بدأنا نشاهد خطوات مشجعة خلال هذه الفترة عندما صمت صوت المدافع، حيث تابعنا عقد عدة لقاءات عقدت بين الأطراف الليبية المختلفة في كافة أنحاء البلد، وبالأخص انطلاق عدة حوارات شبابية ومناظرات مباشرة وغير مباشرة ومن خلال شبكات التواصل الاجتماعي، حوارات من كافة التوجهات والانتماءات السياسية، أوضحت مستوى الوعي الوطني لدى هؤلاء الشباب الذين نعول عليهم لحمل شعلة النهوض بالوطن.

فلقد بدأنا نشاهد خطوات مشجعة هذه الفترة عندما صمت صوت المدافع، حيث تابعنا عقد عدة لقاءات بين الأطراف الليبية المختلفة في كافة أنحاء البلد، وبالأخص انطلاق عدة حوارات شبابية ومناظرات مباشرة وغير مباشرة ومن خلال وسائل التواصل الاجتماعي، حوارات من كافة التوجهات والانتماءات السياسية، حوارات ومكاشفات أوضحت مستوى الوعي والوطنية لدى هؤلاء الشباب، والذين نعول عليهم لحمل شعلة النهوض بالوطن.

فقد حان الوقت لبناء جسور الثقة والكف عن اجترار جروح الماضي، بل علينا النظر إلى الأمام، علينا أخذ أفضل ما يمكن من تاريخنا القديم والمعاصر وأخذ إيجابيات الأنظمة السابقة والبناء عليها وإنهاء الجدل حول السلبات، مع ضرورة المصارحة والمكاشفة

الجهود الوطنية الصادقة والتي تسعى خلال هذه الفترة إلى معالجة التحديات التي ذكرناها للتو من أجل التوصل إلى حل ليبي وطني شامل وإنهاء كافة المراحل الانتقالية الهشة، لأن الكل يعلم أن الحل يكمن في إعادة الشرعية إلى الشعب ومن خلال إطار دستوري قوي يوضح شكل الدولة ومؤسساتها.

وفيما يتعلق بالحديث عن القيادة والملكية والسيادة الوطنية الليبية، يقودنا هذا إلى المسار العسكري، حيث نشيد بالجهود المتواصلة للجنة العسكرية المشتركة 5+5 واجتماعاتها المستمرة في العديد من المدن الليبية، وكذلك الاجتماعات التي عقدت مؤخراً بين العديد من ممثلي القيادات العسكرية - والتي تهدف إلى البدء بتوحيد المؤسسة العسكرية بشكل مهني وفاعل مع إيجاد الآليات الممكنة لإنهاء جميع أشكال الوجود الأجنبي داخل الأراضي الليبية، مهما كانت مسمياتها. وهذا هو المطلب السيادي الذي يدعو له كل الليبيين، والذي بدونته ستظل ليبيا دولة محتلة وتظل الإرادة الوطنية رهينة للآخرين.

وهنا نذكر بأهمية انخراط واندماج جميع القوات العسكرية العاملة على الأرض في كافة أنحاء البلد في بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية بشكل مهني، مؤسسات غير مسبقة تتمتع بعقيدة وطنية، مؤمنة بمدينة الدولة وسيادة القانون. في نفس هذا السياق وفي إطار توحيد مؤسسات الدولة السيادية، شهدنا مؤخراً كما تابعتم، الاجتماعات الختامية لتوحيد مصرف ليبيا المركزي وبدء المرحلة العملية لتحقيق ذلك. وستساهم هذه الخطوات بشكل ملموس في تصحيح مسار السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

السيدات والسادة،

نؤكد على أن ليبيا، رغم كل الظروف، ماضية في طريق استعادة دورها الفاعل على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل تعزيز التعاون والتضامن المشترك على أساس الندية واحترام سيادة ليبيا ووحدة أراضيها واحترام حق شعبها في تقرير مصيره وفقاً لإرادته الحرة ودون أي إملاءات خارجية. لذا نتطلع إلى دور جديد وأكثر فاعلية من هذا المجلس تجاه دعم توافق الآراء الليبي، والعمل على إنهاء كل

والاعتذار والتسامح وجبر الضرر والكشف عن مصير جميع المفقودين
وعودة جميع المهجرين والنازحين. ورغم كل هذه التحديات وغيرها، أكد أمام المجلس أن الأمة
الليبية لم تنكسر. وبهمة شعبها، ستتعاوى وستعود أقوى مما كانت

بعون الله.

علينا نبذ العنف وخطاب الكراهية والعمل معا يد بيد من أجل
العبور بالبلد إلى بر الأمان والانتقال من الفوضى والصراع إلى
الاستقرار والسلام. حان الوقت لبدء مرحلة التنمية والإعمار وإنهاء كل
الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون
في قائمة المتكلمين.

مظاهر الهدم والدمار. أَدْعُو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية

لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠